

يورث عنه جميع ماله بغيره الذي على الارح  
 عندنا ولا يرث ولا يرث كالقن عند المالكية والحنيفة  
 ويرث ويورث وتجب على حسب ما فيه من الحرية  
 عند الحنابلة وتأنيها **قتل** وهو ما منع للقاتل قط  
 لا المقتول فتد يرث قاتله واختلفت الامة في  
 القاتل فعندنا لا يرث من له مدخل في القتل ولو  
 كان بحق لمقتص واما وقاض وجلاذ يامرهما  
 او احدهما وشاهد ومزك ولو كان بغير قصد  
 كناية ومجنون وطفل ولو قصد به مصلحة  
 كضرب الاب ولله للتأديب ويظهر الجرح العلة  
 والاصل في ذلك قوله صلى الله عليه وسلم ليس للقاتل  
 من الميراث شي والمعني فيه نعمة الاستعمال  
 في بعض الصور وسدا للباب في الباقي ولا مدخل  
 للمعني في القتل وان كان علي معين لانه ليس بمن  
 بخلاف القاضي وعند الحنفية كل قتل اوجب  
 الكفارة منع من الارث ومالا فلا الا القتل العمد  
 العمد وان كانه لا يوجب الكفارة عندهم ومع  
 ذلك يمنع الارث وعند الحنابلة كل قتل مضمون  
 بقصاص او بدنية او بغارة يمنع من الميراث  
 ومالا

ومالا فلا وعند المالكية يرث قاتل الخطا من المال  
 دون الذينة ولا يرث قاتل العمد العمد وان والباب  
 واسع وفيه كثرية ومحل سطر بالكتب لفقته  
**وقالتها اختلاف دين** بالاسلام والفسد  
 فلا تورث بين مسلم وكافر بخبر الصحاحين  
 لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم اما  
 عدم ارث الكافر المسلم فبالاجماع واما علم  
 فبالاجماع فعند الجمهور خلاف المعاذ ومعاوية  
 ومن واقفهما ودينهما والجواب عنه ذكرته  
 في شرح الترتيب وسواء اسلم الكافر قبل  
 قسمة التركة ام لا وسواء بالقرابة والنكاح والولاية  
 خلا فالامام احمد رحمه الله في المسلمتين  
 حيث قال ان اسلم الكافر قبل قسمة التركة  
 ورث تزويجا له في الاسلام وقال المسلم يرث  
 من عتيقه الكافر **فان** استثنى  
 بعضهم من عدم تورث المسلم من الكافر  
 ما لو مات كافر عن زوجة حامل ووقفت له  
 الميراث للحال فاسلمت ثور ورث فان الولد  
 يرثه مع حكمه بالاسلام بالاسلامها قال ابن